

Distr.: General
16 August 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية
المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة للجميع
والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين
الدورة الأولى

جنيف، ٢٦ و٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تسخير شبكات الإنتاج الدولية لترسيخ النمو الشامل للجميع والقدرات الإنتاجية المحلية

مذكرة مقدّمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

أثر مزيج من العوامل يشمل هبوط أسعار السلع الأساسية، وازدياد التقلبات في السوق المالية، وضعف الطلب العالمي تأثيراً سلبياً في أداء النمو في الاقتصادات النامية في السنوات الأخيرة، وإزاء هذه الخلفية الصعبة، عُقدت آمال عريضة على فرص التجارة والتصنيع التي تتيحها شبكات الإنتاج الدولية. غير أنه على النحو الموثق في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: *Trade and Development Report, 2016*، تتسم الأدلة على وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتصنيع بأنها ضعيفة.

وتناقش دورة اجتماع الخبراء هذه النهج الاستراتيجية للارتباط بسلاسل القيمة العالمية من أجل الارتفاع بمستوى القدرات الإنتاجية المحلية والحفاظ على عملية نمو شامل للجميع. وستركز الدورة على الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة الإقليمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا المضمار، وستناقش الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة الصناعية في تحويل الاندماج والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية إلى قوة دافعة للتنمية الاقتصادية. وسيُكرّس اهتمام خاص لحالة الجنوب الأفريقي وللدروس المستفادة من مناطق أخرى في الجنوب.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-14102(A)



* 1 7 1 4 1 0 2 *

أولاً - مقدمة

١- تغيّر الاقتصاد العالمي تغييراً كبيراً منذ أن بدأت البلدان المتقدمة عملية التصنيع لأول مرة، ومنذ أن بدأت مجموعة الصف الأول من بلدان شرق آسيا، التي دخلت طور تصنيع اقتصاداتها متأخراً، في عملية "الالتحاق بالركب" بنجاح. وقد أصبح الاقتصاد العالمي اليوم ساحة أكثر انفتاحاً وتنافساً؛ ليس فقط بسبب العدد الكبير من الاتفاقات التجارية والاستثمارية الثنائية والمتعددة الأطراف، ولكن أيضاً بسبب الدخول الكامل للاقتصادات المخططة مركزياً في رحاب النظام التجاري العالمي. وقد أصبح الاقتصاد العالمي أيضاً ساحة أكثر ازدحاماً إذ يشارك عدد كبير من البلدان في آن واحد في الجهود الرامية إلى تحقيق وعود التصنيع الذي يقوده التصدير، ما يزيد بدرجة أكبر من العرض العالمي للعمالة الأقل مهارة. بيد أن هذا الاقتصاد، على مستوى آخر، قد أصبح ساحة تخضع لقدر أكبر من الإدارة بالنظر إلى أن مزيجاً يتألف من الشركات الدولية الكبيرة ذات الأوضاع السوقية المهيمنة ومن أوجه التقدّم في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قد جعل من الأيسر والأرخص تنظيم شبكات الإنتاج المترامية الأطراف، الأمر الذي أسهم في ارتفاع شأن سلاسل القيمة العالمية التي تستأثر بنصيب متنامٍ من التجارة الدولية ومن العمالة والناتج المحلي الإجمالي العالميين.

٢- ونتيجة للضغط المتوّد عن زيادة المنافسة والمزاومة والسيطرة، أصبح الإنتاج في كثير من القطاعات أكثر تجزؤاً بانتشاره عبر بلدان كثيرة تربط بين الشركات والعمالة والمنتجين والمستهلكين حول العالم. فلم تعد السلع تُصنّع في بلد واحد ببساطة ثم تُشحن إلى بلد آخر لبيعها. وفي الواقع، كثيراً ما تمر هذه السلع بمراحل كثيرة، وتعبّر العديد من الحدود الجغرافية والتنظيمية، وتكتسب عناصر وقيمة إضافية قبل أن تصل إلى أسواقها النهائية. وقد زاد هذا بشكل ملحوظ من تجارة السلع الوسيطة ومن التخصص الرأسي (المحتوى المستورد الداخل ضمن الصادرات). ولذلك، يتجه واضعو السياسات أكثر فأكثر إلى الاندماج والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وحفز التحول الهيكلي وتوليد فرص العمل وزيادة الدخل.

٣- وتنتشر سلاسل القيمة العالمية عبر جميع قطاعات الاقتصاد. غير أنه لأسباب معروفة جيداً، يظل بناء القدرات التصنيعية ورفع مستواها هدفاً ثابتاً لمعظم البلدان النامية^(١). ومع ذلك، تغيّر السياق الخارجي للتصنيع والسياسات الصناعية تغييراً عميقاً. فارتفاع شأن مستوى سلاسل القيمة العالمية، إلى جانب عوامل خارجية أخرى مثل التأثير المتزايد للأسواق المالية في إدارة الشركات، وزيادة تركيز الأسواق، وتزايد الاستراتيجيات التي تنشأ الربح، وتراجع حيّز السياسات، وحدوث تحول في بنية الإنتاج والطلب، قد أدت جميعها دوراً بارزاً في هذا الصدد. بيد أنه في ظل هذه البيئة المتغيّرة، تظل المسألة الرئيسية في مجال التنمية الصناعية هي: كيف يمكن استخدام الاندماج في الأسواق العالمية في تحقيق التعلّم، ونقل التكنولوجيا، وبناء المهارات بغية تنمية القدرات الإنتاجية المحلية وضمان التحوّل إلى أنشطة تولّد قيمة إضافية أعلى. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى المستويات العالية لعدم المساواة وتركز الثروة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لقدرة هذه العملية التحويلية على تحقيق نمو شامل للجميع وتوزيع عادل للفوائد الاقتصادية.

(١) الأونكتاد ٢٠١٦، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٦: التحول الهيكلي من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام UNCTAD, 2016, Trade and Development Report, 2016: Structural Transformation for Inclusive and Sustained Growth (United Nations publication, Sales No. E.16.II.D.5, New York and Geneva)

٤- وفي هذا السياق، يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدورة في مناقشة الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصادات النامية في سياق الوضع الاقتصادي العالمي الراهن. وسيناقش اجتماع الخبراء النقاط الرئيسية التالية:

- (أ) أشكال الاندماج في الإنتاج الدولي الذي ييسر تحقيق نمو شامل للجميع وعمالة محلية، مع التركيز على منطقة الجنوب الأفريقي؛
- (ب) الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسات الصناعية لتحويل الاندماج والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية إلى قوة دافعة للتنمية الاقتصادية.

ثانياً- سلاسل القيمة العالمية، والقدرات المحلية، والنمو الشامل للجميع

٥- الاقتصاد العالمي في حالة ضعف. فقد أدى ركود التجارة العالمية، وتدني معدلات الاستثمار، وتباطؤ الإنتاجية، واشتداد حالة عدم التيقن بشأن السياسات إلى تفاقم حالة إحدى أبطأ عمليات التعافي من الأزمة في تاريخ الأزمات الاقتصادية. فالاقتصادات النامية، التي صمدت في بادئ الأمر في وجه الاضطراب المالي والاقتصادي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على نحو أفضل بكثير من الاقتصادات المتقدمة، تعاني حالياً من الآثار التبعية لفقدان الاقتصادات المتقدمة زخمها الاقتصادي. وإزاء هذه الخلفية الصعبة، عُقدت الآمال على فرص التجارة والتصنيع التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية التي تنسقها مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات عن طريق شبكات الشركات التابعة لها أو الشركاء المتعاقدين معها أو الموردين المستقلين^(٢). وتنعكس أهمية هذه السلاسل في الحجم الكبير لتجارة السلع الوسيطة، التي بلغت نسبتها ٤٦ في المائة من مجموع تجارة البضائع في عام ٢٠١٤.

٦- وبعد بداية متواضعة للمبادلات داخل شبكات الإنتاج الدولية كان معظمها في صناعة الملابس في ستينات القرن العشرين، انتشرت هذه المبادلات لتشمل كثيراً من الصناعات الأخرى. بيد أنه حدث في السنوات الأخيرة أن اتجهت سلاسل القيمة القائمة على الاستعانة بمصادر خارجية والتي يحرّكها المنتجون إلى التركيز، ولا سيما في الصناعات الكثيفة رأس المال والكثيفة التكنولوجياً مثل صناعات السيارات والإلكترونيات والماكينات. ويستند الأساس المنطقي لإعادة التوجّه هذه إلى أن الأنشطة غير الملموسة (البحث والتطوير، والتصميم، والتسويق، والعلامات التجارية) هي أقل عرضة للمنافسة، نظراً إلى قيامها على موارد وقدرات فريدة يكون من الصعب على شركات أخرى اقتناؤها، ولذلك تكون مصادر لعائدات أعلى^(٣). وفيما يتعلق بالتمويل، تولد الاستعانة بمصادر خارجية أرباحاً أعلى؛ ولما كانت الحاجة إلى إعادة الاستثمار في القدرة الإنتاجية أقل، أصبحت هذه الأرباح تُخصّص أكثر فأكثر للقيمة العائدة

(٢) الأونكتاد ٢٠١٣، سلاسل القيمة العالمية ٢٠١٣: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.II.D.5، نيويورك وجنيف)؛ و UNCTAD, 2015, *Global Value Chains and South-South* (الأونكتاد، ٢٠١٥، سلاسل القيمة العالمية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب).

(٣) R Kaplinsky, 2005, *Globalization, Poverty and Inequality: Between a Rock and a Hard Place* (Polity Press, Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland).

لحملة الأسهم. وأصبحت هذه الدينامية أكثر انتشاراً على نحو متزايد في حقبة تتسم بارتفاع مستوى الربحية، وانخفاض الاستثمارات، والتأكيد على تحويل الأرباح إلى عائدات نقدية^(٤).

٧- وكثيراً ما تُعتبر سلاسل القيمة العالمية نتيجة حتمية للتغيرات التكنولوجية وتطوراً طبيعياً للنظام التجاري العالمي؛ بالنظر إلى أن هذه السلاسل تُعرض على أنها أساس واعد للقيام بزيادة تحرير التجارة والاستثمار^(٥). ومن منظور إنمائي، يُنظر إلى سلاسل القيمة العالمية في كثير من الأحيان على أنها تتيح الارتقاء خطوة أولى يسيرة على سلم التصنيع وعلى أنها تتيح اندماجاً أكثر توازناً في النظام التجاري العالمي. وبدلاً من اضطراب البلدان إلى استحداث منتج بأكمله أو اقتحام أسواق تنافسية للغاية بمفردها، يمكن لهذه البلدان أن تخصص في مهام أو عناصر محددة لمجموعة كبيرة من سلاسل القيمة، بدءاً من القاع الميسور الوصول إليه نسبياً. غير أن العلاقة الارتباطية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتحقيق التنمية ليست بالضرورة علاقة مباشرة. فالأدلة المعروضة في إصدار عام ٢٠١٦ من تقرير التجارة والتنمية الصادر عن الأونكتاد^(٦)، على سبيل المثال، تشير إلى أنه عندما تحدث زيادات في القيمة المضافة الأجنبية للصادرات في سياق أوسع يتعلق بزيادة الإنتاج وصادرات المصنوعات - كما هي الحال في أنحاء كثيرة من المنطقة الآسيوية مثلاً - يمكن أن تكون المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مكّمة لعملية التصنيع والتغيير الهيكلي. غير أنه عندما تكون هذه الزيادة انعكاساً لحدوث انخفاض في الاستعانة بمصادر داخلية في سياق ضعف أداء صادرات المصنوعات، فإنه قد يكون من شأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تؤخر التحول الهيكلي، كما هو الحال في كثير من الاقتصادات النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٨- والادعاءات المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها لسلاسل القيمة العالمية أن تعزز الإنتاجية وأن تُسهم في النمو الاقتصادي إنما تستند بقدر كبير إلى نماذج تجارية تقليدية^(٧)، وكثيراً ما تفترض أن مجموعة الأصول والمهارات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تناسب تلقائياً إلى الاقتصاد المحلي؛ بيد أن الأدلة التجريبية التي تدعم هذا الرأي لا تزال محدودة^(٨). وعلاوة على ذلك، ومن منظور إنمائي، فإن الخصائص المميّزة لهياكل سلاسل القيمة العالمية وما يترتب عليها من توزيع للسلطة على امتداد سلسلة القيمة تتطلب تحليلاً أكثر تحديداً. وقد كان ذلك واضحاً بالفعل لدى علماء اقتصاد التنمية مثل بول ستريتن في عقد السبعينات، عندما أصبح ظهور هذه السلاسل أكثر وضوحاً:

(٤) W Milberg and D Winkler, 2013, *Outsourcing Economics: Global Value Chains in Capitalist Development* (Cambridge University Press, New York)

(٥) Organization for Economic Cooperation and Development, 2013, *Interconnected economies: Benefiting from global value chains - Synthesis Report* (Paris); World Trade Organization, Fung Global Institute and Nanyang Technological University, 2013, *Global Value Chains in a Changing World* (World Trade Organization, Geneva)

(٦) الأونكتاد، ٢٠١٦.

(٧) انظر Organization for Economic Cooperation and Development, 2013 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٣).

(٨) انظر D Winkler and T Farole, 2015, *Global value chain integration and productivity: Evidence from enterprise surveys in Namibia, South Africa and Swaziland*, Working Paper 102986, World Bank

يبدو أن لمبدأ الميزة النسبية ما يبرره إلى حد ما، ولو بطريقة مختلفة إلى حد كبير عن تلك المتوخاة عادة. فرؤوس الأموال والدراية والإدارة الأجنبية، وليس المحلية، هي القادرة على التنقل بسرعة كبيرة على الصعيد الدولي، وهي التي تقترن بعمالة محلية وفيرة وغير قادرة على التنقل وشبه ماهرة. ولا يستند التخصص بين البلدان إلى السلع الأساسية من حيث هباتها من عوامل الإنتاج النسبية بل يستند إلى عوامل الإنتاج: فالبلدان الفقيرة تخصص في العمالة ذات المهارات المنخفضة، ما يترك عوائد رأس المال والإدارة والدراية للمالكين الأجانب لهذه العوامل النادرة ولكن القادرة على التنقل دولياً. وتتساوى هذه الحالة مع تلك التي يجري فيها تصدير العمالة ذاتها وليس ناتج العمل. وتتحقق للخارج الزيادة في ناتج العمل ... على الأجور

ولما كانت الشركات تعمل في أسواق احتكار القلة وأسواق احتكار الكثرة، فإن المزايا المتحققة في التكلفة لا تنتقل بالضرورة إلى المستهلكين في شكل أسعار أرخص أو إلى العمال في شكل أجور أعلى، فتعود الأرباح إلى الشركات الأم. ويتوقف التشغيل المستمر لهذا النوع من التخصص الدولي على استمرار وجود فراق كبيرة في الأجور...^(٩).

٩- وكما ذكر أعلاه، تخفّض سلاسل القيمة العالمية من مستوى الحواجز التي تعترض الدخول عند قاع سلسلة القيمة، فتجعل من الأيسر اليوم على البلدان النامية القفز إلى قطار الصادرات العالمية من المصنوعات. بيد أن الأوضاع التي تيسر عملية الدخول هذه يمكن أيضاً أن تكون بمثابة حواجز تعترض عملية رفع المستوى، وذلك لأن أجزاء سلسلة القيمة التي يكون من الأيسر الدخول إليها ترتبط ببعض الروابط الأمامية والخلفية، وبتنمية مؤسسية محدودة، وبمحدودية إمكانية نشر العوامل الخارجية المتعلقة بالمعرفة في الاقتصاد ككل. وفي واقع الأمر، قد يكون من الأصعب رفع المستوى التكنولوجي في حالة الاقتصادات التي تستخدمها الشركات عبر الوطنية في المقام الأول كقواعد للتصدير إلى أسواق ثالثة عنه في حالة الاقتصادات التي يكون فيها الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الذي يسعى إلى دخول الأسواق وإلى تجنّب التعريفات الجمركية. ولما كان هذا النوع الأخير من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر اعتماداً على الاقتصاد المحلي، فإنه يعطي حكومات البلدان المضيفة قدرة تفاوضية أكبر تمكنها من استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر استخداماً انتقائياً بغية ضمان أن تكون لهذا الاستثمار آثار تبعية وروابط مع الصناعات المحلية في سياق استراتيجية تصنيعية أوسع نطاقاً. وتوجد معظم الأمثلة الناجحة على استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع والتقدم التكنولوجي في البلدان التي استغلت هذه الميزة على نحو فعال.

١٠- ولذلك يمكن أن تظل الاقتصادات النامية ذات القدرات الإنتاجية المحدودة حبيسة الأنشطة التي تحقق أدنى قيمة مضافة عند قاع سلاسل القيمة وأن تتنافس على هذه الأنشطة؛ الأمر الذي قد يفضي في نهاية المطاف إلى تصنيع هزيل وإلى بطء النمو الاقتصادي^(١٠). وهذه الأنشطة مضرّة أيضاً من منظور دينامي لأنها لا تولد القدرات الإنتاجية المحلية التي لا بد منها لتحقيق تنمية مجدية.

(٩) P Streeten, 1993, The multinational enterprise and the theory of development policy, in S Lall, ed., *United Nations Library on Transnational Corporations: Transnational Corporations and Economic Development*, vol. 3 (Routledge, London and New York)

(١٠) G Gereffi, 2014, Global value chains in a post-Washington Consensus world, *Review of International Political Economy*, 21(1):9-37؛ وتقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٤: الحكمة العالمية وحين السياسات المتاحة للتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.II.D.4، نيويورك وجنيف).

١١- وتحمل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في طياتها أيضاً خطراً إضافياً يتمثل في أنها قد تفضي إلى التخصص في نوع ضيق من الإنتاج يقوم في الوقت نفسه على قاعدة تكنولوجية ضيقة مماثلة، وإلى الاعتماد المفرط على المؤسسات التجارية المتعددة الجنسيات من أجل الدخول في هذه السلاسل^(١١). وهذا الاندماج الضحل يعبر عن نفسه أيضاً في علاقات القوة غير المتماثلة القائمة بين الشركات والموردين الكبار، وفي المواقف التفاوضية الضعيفة للبلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فإن تجارب المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى باعتبارها بلداناً لصناعات التجميع قد شُبهت بعملية إنشاء اقتصاد معزول له روابط محلية قليلة^(١٢). ويمكن أن يقال الشيء نفسه على صناعات الإلكترونيات والسيارات في أوروبا الشرقية والوسطى^(١٣)، وعلى قطاع الإلكترونيات في أمريكا الوسطى^(١٤). وفي هذه الحالات، حصلت عملية رفع مستوى هامة داخل الشركات التابعة لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات ولكن لم تكن لها غير بضعة انعكاسات على الاقتصادات المحلية في شكل حدوث تحسينات في إنتاجية الشركات المحلية وفي قيامها بالمحاكاة؛ وهو ما يرجع جزئياً إلى الروابط المحدودة التي تربط الشركات المتعددة الجنسيات بالشركات المحلية وبأسواق العمالة. ويتسم التحرك إلى أعلى على سلسلة القيمة للانتقال إلى عملية إنتاج أكثر كثافة من حيث رأس المال أو أعلى درجة من حيث القيمة المضافة بأنه يشكل تحدياً خاصاً في ظل هذه البيئة لأنه يستلزم إقامة علاقات مع أكبر الشركات الرائدة التي تركز اهتمامها في نهاية المطاف على الحفاظ على ربحيتها ومرونتها. والواقع أن هذه الشركات تستخدم أحياناً سلاسل القيمة العالمية عن قصد لاستثبات وتكثيف المنافسة فيما بين الموردين والبلدان خدمة لمصالحها فقط^(١٥).

١٢- وفضلاً عن ذلك، يبدو أن سلاسل القيمة العالمية تسهم في اتجاه يبعث على القلق يتمثل في التفاوت في الدخل الذي شهدته العقود الأخيرة، في البلدان المتقدمة^(١٦) وفي البلدان النامية^(١٧) على السواء. وكما أوضح تيمر وآخرون، يمكن ملاحظة وجود تشعب في المحتوى المتعلق بعوامل الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما ينطوي على تزايد نصيب رأس المال والعمالة ذات المهارات العالية مقابل تناقص نصيب العمالة ذات المهارات المتوسطة، ولا سيما العمالة ذات المهارات المتدنية^(١٨). واستناداً إلى التقديرات المستمدة من قاعدة بيانات المدخلات

(١١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٣.

(١٢) الأونكتاد، ٢٠٠٢، تقرير التجارة والتنمية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.D.2، نيويورك وجنيف).

(١٣) L Plank and C Staritz, 2013, "Precarious upgrading" in electronics global production networks in Central and Eastern Europe: The cases of Hungary and Romania, Working Paper No. 31, Capturing the Gains.

(١٤) E Paus, 2014, Industrial development strategies in Costa Rica: When structural change and domestic capability accumulation diverge, in JM Salazar-Xirinachs, I Nübler and R Kozul-Wright, eds., *Transforming Economies: Making Industrial Policy Work for Growth, Jobs and Development* (International Labour Office, Geneva), pp. 181-211.

(١٥) R Phillips and J Henderson, 2009, Global production networks and industrial upgrading: Negative lessons from Malaysian electronics, *Austrian Journal of Development Studies*, 25(2):38-61.

(١٦) P Temin, 2017, *The Vanishing Middle Class: Prejudice and Power in a Dual Economy* (Massachusetts Institute of Technology Press, Cambridge, Massachusetts, United States).

(١٧) UNCTAD, 2016; D Baker, 2015, The upward redistribution of income: Are rents the story? Centre for Economic and Policy Research Working Paper; J Dedrick, KL Kraemer and G Linden, 2010, Who profits from innovation in global value chains? A study of the iPod and notebook PCs, *Industrial and Corporate Change*, 19(1):81-116.

(١٨) MP Timmer, B Los, R Stehrer and GJ de Vries, 2013, Fragmentation, incomes and jobs: An analysis of European competitiveness, *Economic Policy*, 28(76):613-661.

والمخرجات العالمية، استحوذت العمالة ذات المهارات العالية ورأس المال على ٥٥ في المائة من قيمة المصنوعات في عام ١٩٩٥، وزادت هذه النسبة إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٨.

١٣- وقد يكمن أحد البدائل في التحول قدر أكبر إلى الأسواق الإقليمية في بلدان الجنوب. فافتصادات شرقي آسيا، ولا سيما الصين - على الرغم من امتدادها العالمي من حيث صادراتها و وارداتها - وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية، قد أدركت منذ فترة طويلة أهمية شبكات الإنتاج الإقليمية لشرق آسيا. وعلاوة على ذلك، وكرد فعل على انهيار التبادل التجاري بعد الأزمة المالية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، حوّل عدد من الموردين من البلدان النامية في مناطق أخرى من العالم أسواقهم النهائية من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب في محاولة منهم لجعل سلاسل القيمة التي تضمهم ذات طابع إقليمي. فعلى سبيل المثال، انتقل صانعو الملابس التابعون لجنوب أفريقيا إلى بلدان أخرى في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مثل ليسوتو وسوازيلند، ما أفضى إلى توسيع سلسلة القيمة الإقليمية التي يقودها تجار تجزئة من جنوب أفريقيا^(١٩).

١٤- ويمكن لسلاسل القيمة الإقليمية أن تسهم في زيادة القيمة المضافة في المناطق النامية. فبالنظر إلى حجم كثير من البلدان النامية وطاقتها وقدراتها، قد يؤدي اتباع استراتيجية صناعية محلية إلى أن تصل هذه الاستراتيجية إلى أقصى حدودها بعد وقت وجيز. ويمكن التغلب على ذلك باعتماد منظور إقليمي بالنظر إلى أنه يمكن من الاستفادة من المزايا التكميلية المختلفة في الإقليم، وتعزيز وفورات الحجم والتكامل الرأسي والتخصص الأفقي. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في حالة البلدان الأصغر التي تعتبر الروابط الإقليمية مسألة حاسمة الأهمية في تكملة قدراتها لمواجهة القيود في جانب العرض.

١٥- وتتسم سلاسل القيمة الإقليمية بتصدير بلد ما منتجاته النهائية داخل الإقليم، وكثيراً ما يكون ذلك إلى شريك إقليمي، وهو أمر ينطوي على القيام بأنشطة كثيرة ذات قيمة مضافة عالية داخل الإقليم نفسه. ولذلك يمكن لسلاسل القيمة الإقليمية أن تسهم بشكل كبير في توليد القيمة على الصعيد المحلي وأن تتيح فرصاً إضافية للمشاركة واكتساب الخبرة وبناء القدرات المحلية اللازمة للتنافس عالمياً، وأن تفيد في المقابل كمنطلقات للالتحاق بسلاسل القيمة العالمية^(٢٠). وقد تنطوي أيضاً الأسواق الإقليمية على إمكانات أفضل لرفع المستوى، ولا سيما فيما يتعلق برفع المستوى الوظيفي، بما في ذلك التصميم والتسويق والعلامات التجارية والتوزيع. غير أن سلاسل القيمة الإقليمية أقل تطوراً بكثير من سلاسل القيمة العالمية - إذ تشير البيانات الحديثة، خارج شرق وجنوب شرق آسيا، إلى أن الفجوة بينهما ما فتئت تتسع بدلاً من أن تضيق^(٢١). وسيكون فهم الأسواق الجديدة، هي وسياسات الاستثمار والتوريد التي تتبعها الشركات الرائدة والمشترون الذين يبيعون في هذه الأسواق، أمراً أساسياً لدعم توسيع سلاسل القيمة الإقليمية.

(١٩) Gereffi, 2014.

(٢٠) الأونكتاد، ٢٠١٥.

(٢١) B Los, MP Timmer and G de Vries, 2015, How global are global value chains? A new approach to measure international fragmentation, *Journal of Regional Science*, 55(1):66-92.

ثالثاً- التركيز على إضافة القيمة في الجنوب الأفريقي

١٦- أصبحت الأسواق الجديدة وسلاسل القيمة الإقليمية ذات أهمية متزايدة بالنسبة إلى واضعي السياسات الأفارقة. فعلى مدى العقدین الماضیین، تراجعت أنصبة صادرات أفريقيا إلى شريكیها التجاريین التقليديین، أي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. فقد كان الاتحاد الأوروبي الوجهة التي تقصدها ٥٠ في المائة من صادرات أفريقيا في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، انخفضت هذه النسبة المتقوية من ١٥ إلى ٩ في المائة خلال الفترة نفسها. وعلى العكس من ذلك، ظهرت الصين كأكبر شريك تجاري لأفريقيا، إذ استوعبت ١٦ في المائة من صادرات أفريقيا في عام ٢٠١٣. ويبلغ نصيب البلدان النامية ككل حالياً ٤٦ في المائة من صادرات أفريقيا من البضائع، و٥٣ في المائة من وارداتها، بالمقارنة بنسبة ٢٧ في المائة و٣٤ في المائة على التوالي قبل ١٥ عاماً فقط^(٢٢).

١٧- بيد أن التنويع الجغرافي للشركاء التجاريين لأفريقيا لم يقترن بتنويع منتجاتها المصدرة: فلا تزال السلع الأساسية الأولية تستأثر بنسبة ٧٧ في المائة من صادرات القارة من البضائع فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣. ولأسباب ترجع جزئياً إلى رواج أسعار السلع الأساسية في بداية العقد الأول من القرن ٢١، استمر تراجع قطاع الصناعة التحويلية والذي كان قد بدأ في تسعينات القرن العشرين؛ كما انخفض نصيب صادرات أفريقيا من ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٤ ثم إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٤^(٢٣).

١٨- وفي هذا السياق، يمكن أن تكون التجارة داخل أفريقيا وشبكات الإنتاج الإقليمية مفيدة في زيادة المحتوى الصناعي للصادرات الأفريقية، ويمكن أيضاً، في نهاية المطاف، أن تعزز التحول الهيكلي في المنطقة. وعلى عكس التجارة خارج المنطقة، فإن التجارة داخل المنطقة في أفريقيا، ولو أنها محدودة الحجم، تتمحور حول صادرات السلع المصنعة والسلع الأكثر تطوراً مثل مواد التشييد وتجهيز الأغذية^(٢٤). وفي الواقع، شكلت المصنوعات نحو ثلثي حجم التجارة داخل المنطقة الأفريقية في عام ٢٠١٣^(٢٥). بيد أن التجارة داخل أفريقيا قد نمت بشكل متواضع على مدى العقد الماضي، وظلت أقل بكثير من نصيب الصادرات الموجهة نحو المناطق الأكثر تقدماً، مثل البلدان النامية في آسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية.

١٩- ويمكن من حيث المبدأ أن تؤدي زيادة الطلب الداخلي، إذا كانت مدعومة بتدابير سياساتية كافية، أن تدعم توسيع التجارة وشبكات الإنتاج داخل المنطقة. ويستند التوسع الحضري والنمو الاقتصادي في أفريقيا إلى النمو السريع في الطلب على السلع والخدمات في المنطقة. وهذا واضح في الجنوب الأفريقي حيث يُتوقع أن يزيد استهلاك الأغذية المجهزة ذات

(٢٢) Economic Commission for Africa, 2015, *Economic Report on Africa 2015: Industrializing through Trade* (United Nations publication, Sales No. E.15.II.K.2, Addis Ababa) (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٥، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٥: التصنيع عن طريق التجارة) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.II.K.2، أديس أبابا).

(٢٣) O Pesce, S Karingi, and I Gebretensaye, 2015, Trade growth prospects: An African perspective, in B Hoekman, ed., *The Global Trade Slowdown: A New Normal?* (Centre for Economic Policy Research Press, London)

(٢٤) P Fortunato and G Valensisi, 2011, Regional trade integration and development opportunities: Some evidence from Africa, *Trade Negotiations Insights*, 10(6):8-9

(٢٥) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٥.

القيمة العالية سبع مرات بحلول عام ٢٠٤٠^(٢٦). واستند أيضاً نمو الطلب المرتفع في المخروط الجنوبي إلى تطوير سلاسل القيمة الإقليمية مدفوعة بسلاسل مبيعات تجارة التجزئة في الملابس في جنوب أفريقيا^(٢٧)، ومتاجر التسوق الذاتي^(٢٨)، وشركات صناعات تجهيز الأغذية^(٢٩).

٢٠- ويمثل ذلك تجديداً مرجحاً به في المشهد الإقليمي نظراً إلى أن الأسواق المحلية أصغر من أن تدعم رفع المستوى الصناعي وتحقيق وفورات حجم بدرجة كبيرة في معظم بلدان الجنوب الأفريقي. وقد ظل النمو الصناعي في الجنوب الأفريقي أقل مما كان عليه في الأجزاء الأخرى من القارة منذ أوائل العقد الأول من القرن ٢١، إذ بلغ في المتوسط ٤ في المائة سنوياً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢. وكان أداء قطاع الصناعات التحويلية على الخصوص ضعيفاً، إذ سجل معدل نمو بلغ في المتوسط نحو ١ في المائة. واستوعب قطاع الخدمات معظم الوظائف التي خسرتها الزراعة، وسجلت العمالة في مجال الصناعة ركوداً عند نسبة نحو ٨,٤ في المائة. وهذا يعوق احتمالات التنمية لأن معظم وظائف الخدمات هي وظائف غير رسمية وذات إنتاجية وأجور منخفضة.

٢١- ومع ذلك، يبدو أن اقتصادات الجنوب الأفريقي في وضع جيد يمكنها من تطوير سلاسل القيمة على الصعيد الإقليمي. فكما ذكر في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٥ الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (*Economic Report on Africa 2015 of the Economic Commission for Africa*)، فإن الجنوب الأفريقي - إلى جانب شرق أفريقيا - يبرز من حيث اندماجه وتكامله التجاري. واعترافاً بهذه الخصائص المميزة وبأهمية التكامل الإنتاجي الإقليمي كوسيلة لتنشيط القطاع الصناعي وتدعيم النمو الاقتصادي، أطلقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الآونة الأخيرة استراتيجية صناعية مشتركة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز إيجاد قاعدة صناعية متكاملة داخل المجتمعات المحلية عن طريق استغلال أوجه التآزر الإقليمي في الإنتاج المحقق للقيمة المضافة وتحسين القدرة التنافسية للصادرات، بما في ذلك عن طريق التعاون على إنشاء وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية عبر تدخلات محددة الأهداف (إطار سياسة التنمية الصناعية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي).

رابعاً- استخدام الصناعة لدعم النمو الشامل للجميع

٢٢- لا يمكن لواضعي السياسات اليوم أن يتوقعوا أن الإنتاج الذي تقوده الصادرات هو وتجارة المصنوعات، اللذين غدياً عملية التصنيع في اقتصادات شرق آسيا المتقدمة جداً ("نمور شرق آسيا")، سيسفران عن تحقيق نتائج مماثلة. وفي الواقع، وكما لوحظ من قبل، فإن التركيز على نمو المصنوعات الموجهة نحو تصدير أو زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية المرتبطة بالتصنيع لا يتيح مسارات تلقائية أو مباشرة تفضي إلى التصنيع والتنمية. وهذا لا يعني أنه ينبغي

(٢٦) D Tschirley, S Haggblade and T Reardon, 2013, Africa's emerging food system transformation, White Paper, Global Centre for Food Systems Innovation

(٢٧) M Morris and C Staritz, 2014, Industrialization trajectories in Madagascar's export apparel industry: Ownership, embeddedness, markets and upgrading, *World Development*, vol. 56, pp. 243-257

(٢٨) R das Nair and S Chisoro, 2015, The expansion of regional supermarket chains: Changing models of retailing and the implications for local supplier capabilities in South Africa, Botswana, Zambia and Zimbabwe, United Nations University World Institute for Development Economics Research Working Paper 2015/114

(٢٩) P Ncube, S Roberts and T Zengeni, 2016, Development of the animal feed to poultry value chain across Botswana, South Africa, and Zimbabwe, United Nations University World Institute for Development Economics Research Working Paper 2016/2

أن تتوقف البلدان عن البحث عن أسواق لتصدير منتجاتها. بل تدعو الحاجة بالأحرى إلى اتباع نهج أكثر استراتيجية تكون البلدان وفقاً له أكثر انتقائية في اختيار عملياتها ومنتجاتها وأسواقها نظراً إلى أن مكونات المصنوعات الموجهة نحو التصدير - وكلما كانت هذه المصنوعات أكثر كثافة وتطوراً من الناحية التكنولوجية متطورة ومكثفة تكنولوجياً كان ذلك أفضل - ونصيب القيمة المضافة المحلية يحددان ما إذا كان التصدير يمكن أن يستحث التغيير الهيكلي ونمو الإنتاجية وإلى أي مدى يمكن أن يحدث ذلك^(٣٠).

٢٣- ونوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. فالبلدان التي تستطيع أن تطور قدراتها الإنتاجية على نحو متزامن مع القدرات التي تحتاج إليها شبكات الإنتاج الدولية وأن تضع نفسها على مستوى مرتفع نسبياً في التوزيع العالمي للمهام يُتَظَر أن تجد نفسها في وضع جيد يمكنها من تحقيق عملية نمو أكثر شمولاً للجميع. أما من منظور السياسة الصناعية، فمجرد الوفاء بمطالب الشركات الرائدة في هذه السلاسل لا يُتَظَر أن ييسر نشوء نوع القاعدة الصناعية اللازم لتحقيق نمو مطرد وتنمية شاملة للجميع. ولا توجد غير أدلة ضئيلة على أن لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات آثار تبعية تكنولوجية وغير تكنولوجية في ظل عدم وجود مساومة حكومية وتدابير سياساتية فعالة، وذلك حتى عندما تنطوي الاستثمارات التأسيسية على مجموعة أوسع من الأنشطة الصناعية؛ ولا توجد أيضاً أدلة على حدوث ارتقاء في سلاسل القيمة. ولذلك، فإنه لا يزال للدولة الحريصة على التنمية دور حاسم الأهمية تضطلع به، ولا سيما في تشجيع نشوء قاعدة صناعية نشطة وأسواق محلية قوية وقطاع مشاريع دينامي^(٣١).

٢٤- وتبعاً لذلك، فإن إطار السياسة الصناعية النشطة والشاملة سيستمر في الاعتماد على الإعانات واللوائح لدعم القدرات الإنتاجية المحلية، وكذلك على المؤسسات المالية المملوكة للدولة، بغية تعبئة وتخصيص الوفورات من أجل دعم أولويات الاستثمار الطويل الأجل، وتأمين الربحية، وتعميم المخاطر، وتيسير استيعاب التكنولوجيات الجديدة. ويستخدم إطار السياسة هذا أيضاً السياسات المتعلقة بمشتريات القطاع العام مثل العطاءات ومثل المناقصات العكسية بغية دعم القطاعات الاستراتيجية واستخدام الاستثمارات العامة من أجل النهوض بالبحث والتطوير، وإزالة نقاط الاختناق، ولا سيما في البنية التحتية والصناعات الأساسية. وتُعد وفقاً لهذا الإطار قواعد المنافسة وسياسات موجهة لتقييد قوة السوق، وإدارة الدخول إلى قطاعات النمو الرئيسية، ومعالجة إخفاقات التنسيق، وتنظيم ملكية الأصول الإنتاجية، بما فيها الملكية الفكرية، دعماً للاستثمار والابتكار والاستفادة إلى أقصى حد ممكن مما لذلك من آثار تبعية على التعلم. وعلاوة على ذلك، يستهدف الإطار اتخاذ تدابير لمعالجة التباينات الإقليمية، بما في ذلك الحوافز الضريبية وتقديم الدعم إلى قوة عاملة مؤهلة تأهيلاً مناسباً عن طريق برامج التدريب والتعليم. ويكمن التحدي المطروح، ولا سيما بالنظر إلى القيود المفروضة على الأخذ بمزيد من الآليات السياساتية المتجهة من أعلى إلى أسفل، في إيجاد المزيج المطلوب من الوكالات العامة الفعالة بغية المساومة مع مؤسسات الأعمال الأكثر انطلاقة والمؤسسات الحكومية الأكثر لا مركزية القادرة على استخدام طائفة أوسع من تدابير الدعم والأدوات اللازمة لبناء المجموعات والروابط الضرورية لضمان إيجاد استراتيجية تنويع صناعي فعالة.

(٣٠) P Fortunato and C Razo, 2014, Export sophistication, growth and the middle-income trap, in I Nübler, JM Salazar-Xirinachs and R Kozul-Wright, eds., *Transforming Economies: Making Industrial Policy Work for Growth, Jobs and Development*. (International Labour Office, Geneva), pp. 267-287

(٣١) R Kozul-Wright and P Fortunato, 2015, Sustaining industrial development in the South, *Development*, 58(4):463-472

٢٥ - أما اختيار القطاعات والصناعات ذات الصلة لدعم السياسة الصناعية فيختلف من بلد إلى آخر، وذلك بحسب مجالات القوة الموجودة فيها من قبل وقدرتها على الارتقاء وبحسب ميزتها النسبية الدينامية وكذلك، في الاقتصادات الأكبر، بحسب إنشائها شركات وطنية رائدة قادرة على أن تصبح جهات فاعلة رئيسية في الأسواق الدولية. وفي أمريكا الجنوبية، تقوم البرازيل، وهي بلد ذو قاعدة صناعية كبيرة، بإعطاء الأولوية لقطاعات مثل السلع الإنتاجية والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية. وعلى سبيل المقارنة، تعتمد أوروغواي، التي تدرك القيود التي تفرضها سوقها المحلية الصغيرة، إلى تعزيز القطاعات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الأحيائية، فضلاً عن الصناعات الثقافية وصناعة السيارات ضمن إطار أوسع قوامه التكامل الإنتاجي الإقليمي.

٢٦ - وما فتئت هذه السياسات الصناعية الجديدة تتطور بمرور الوقت فتتطوي على بعض - ولكن ليس كل - خصائص استراتيجيات التنمية التي نجحت في الماضي، مُظهرة القدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية، ومع الأوضاع والظروف المحلية. وللاتفاقات التجارية واتفاقات الاستثمار على الصُّعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف حيز سياسي مقيد في بعض المجالات الرئيسية^(٣٢)، على حين أن التباطؤ في البلدان المتقدمة واحتمال أن تكون هذه البلدان قد دخلت في فترة من الركود المزمّن، يحدّان من إمكانيات التصدير إلى هذه الاقتصادات. وتبعاً لذلك، يجب على البلدان النامية أن تصمم سياساتها الصناعية في هذه البيئة التي تعاني قيوداً أكبر وأن تستجيب لها عن طريق اعتماد سياسات ابتكارية - أو أدوات سياساتية أقل عرضة للقيود التي تفرضها الاتفاقات الدولية - وعن طريق استكشاف مسارات جديدة للتنمية الصناعية.

٢٧ - وبالنظر إلى القيود الجديدة القائمة في البيئة الخارجية، يتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب فرصاً جديدة لتعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الإنتاجي دعماً للتحوّل الهيكلي لهذه البلدان. وقد كانت تجربة شرق آسيا من الأمثلة البارزة على الاندماج الإقليمي الناجح الذي يدعم التحول الإنتاجي السريع^(٣٣). وقد أبرمت مناطق نامية أخرى كثيراً من الاتفاقات التجارية دون الإقليمية، ولكن ما تحقق من تقدم على أرض الواقع في شكل تدفقات تجارية أكبر داخل المنطقة وفي شكل التكامل الإنتاجي كان محدوداً بسبب عدم كفاية الدعم المقدم إلى بناء القدرات الإنتاجية، والافتقار إلى الخدمات المتصلة بالتجارة (مثل التأمين وتمويل التجارة)، وسوء حالة البنية التحتية المادية، والتقلبات الاقتصادية، وعدم التنسيق في مجال السياسات. وعلى الرغم من هذه العقبات، أبدت بلدان الجنوب اهتماماً مجدداً بالاتفاقات التجارية الإقليمية، وذلك بالنظر إلى ضعف دينامية الاقتصاد العالمي وإلى ما نشأ عن ذلك من صعوبات أمام مواصلة التوسع في التجارة العالمية. لتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يدعم مبادرات التكامل التجاري الإقليمي من خلال المساعدة على تذليل العقبات التي عرقلت تطوير هذه المبادرات حتى الآن. ويمكن أيضاً لهذا التعاون أن ينشئ آليات تمويل جديدة للتجارة وتنمية البنية التحتية. ومما له بالغ الأهمية أن هذا التعاون يمكن أن يدعم خطة تنمية أكثر طموحاً تركز على بناء القدرات الإنتاجية وعلى التحول الهيكلي على الصعيد الإقليمي.

(٣٢) الأونكتاد، ٢٠١٤.

(٣٣) الأونكتاد، ٢٠٠٧، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٧: التعاون الإقليمي من أجل التنمية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.D.11، نيويورك وجنيف).

٢٨- وإيلاء مزيد من الاهتمام لتوسيع نطاق الأسواق المحلية عنصر رئيسي أيضاً في الوفاء بخطة تنمية أكثر طموحاً. ويوجد دور محوري في هذه الاستراتيجية للتدابير الهادفة إلى زيادة المساواة في توزيع الدخل من خلال تحديد حد أدنى للأجور، وتنفيذ نظام الضرائب المباشرة، ووضع برامج لتحسين الرعاية. فهذه التدابير، التي ستفضي بصورة فعالة إلى تحقيق زيادات في الأجور أقرب ما تكون إلى متوسط الزيادة في الإنتاجية، تؤدي دوراً مزدوجاً: فهي تساعد على الحفاظ على الطلب الكلي وتحفز تحقيق تحسينات في الإنتاجية من خلال التقدم التقني المدفوع بالطلب. كما أن زيادة العمالة في القطاع العام، إلى جانب السياسات النشطة المتعلقة بسوق العمل والهادفة إلى تنمية المهارات على المستوى الرسمي والتدريب أثناء العمل، هي أيضاً عنصر رئيسي في نجاح أي استراتيجية من هذا القبيل.

٢٩- ومن الأهمية بمكان الاستفادة من الروابط الاستراتيجية القائمة بين الإنتاج من أجل سلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية والطلب المحلي. لسياسات التجارية أن تؤدي دوراً استراتيجياً في هذا السياق. فوفقاً للاتفاقات الدولية، يمكن حماية الأسواق المحلية للسلع النهائية وتخصيصها للشركات المحلية بغية بناء القدرات وإتاحة التعلم بالممارسة على أساس الاهتمام بالأسس المتبعة في حالة الصناعات الوليدة (ومن ثم وضع قيود على قيام شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتوريد إلى الأسواق المحلية مثلاً عن طريق بعض المناطق الاقتصادية الخاصة أو المجمعات الصناعية). وعلاوة على ذلك، لا تزال المشتريات الحكومية تشكل أداة قوية لدعم هذه الاستراتيجية وينبغي الحفاظ عليها. غير أنه ينبغي الجمع بين ذلك وبين تدابير بناء القدرات، ووضع هدف واضح يتمثل في بدء عمليات التصدير في غضون إطار زمني معقول لأن ذلك سيجبر الشركات على زيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية وعلى الوصول إلى عمليات الإنتاج والتكنولوجيا والمعايير الحديثة. وإثيوبيا مثال جيد على ذلك: فسياساتها الصناعية بشأن القطاعات التصديرية ذات الأولوية ترتبط استراتيجياً بحوافز السياسات التي تشجع على الصادرات، وتحمي في الوقت نفسه السوق المحلية^(٣٤).

خامساً - قضايا للمناقشة

٣٠- ربما يود المشاركون مناقشة القضايا التالية:

- (أ) ما الذي يمكن أن تفعله البلدان لتعزيز نموها الشامل للجميع ولتنمية قدراتها الإنتاجية المحلية عندما لا تتيح التجارة العالمية الخادمة الفرص للنمو الذي تقوده الصادرات؟
- (ب) ما هي أفضل طريقة لتطبيق مفهوم الإقليمية الإنمائية؟
- (ج) هل تغير سلاسل القيمة العالمية الإطار الإنمائي بحيث تصبح السياسة الصناعية النشطة غير ذات أهمية للبلدان النامية؟
- (د) ما هي الشروط التي من شأنها أن تمكن سلاسل القيمة الإقليمية من أن تصبح محركاً للنمو والتحول الهيكلي في إطار عملية الاندماج الإقليمي؟
- (هـ) ما هي الدروس التي يمكن استقاؤها من تجارب الجنوب الأفريقي للاستفادة منها في تحقيق الاندماج الإنتاجي الإقليمي؟

(٣٤) C Staritz, L Plank and M Morris, 2016, *Global Value Chains, Industrial Policy and Sustainable Development: Ethiopia's Apparel Export Sector* (International Centre for Trade and Sustainable Development, Geneva).